العدد (٢)
أكتوبر ٢٠٢٥

المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

أوراق اقتصادية

أثر العقوبات الاقتصادية على الأطراف المتحاربة في اليمن: رؤية استشرافية

د.يوسف شمسان غانم

NCMES

أوراق اقتصادية

أثر العقوبات الاقتصادية على الأطراف المتحاربة في اليمن: رؤية استشرافية

عن سلسلة أوراق اقتصادية

تركز تلك السلسلة على الملفات والتطورات الاقتصادية التي تمتد تأثيراتها للأسواق والقطاعات الاقتصادية المختلفة، أو لتلك التي لها انعكاسات على الأوضاع السياسية والأمنية، مع محاولة استشراف الارتدادات الناتجة عن تلك التطورات، وذلك على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

أكتوبر ٢٠٢٥

العدد (٢)

الإشراف العام

لواء. طارق عبد العظيم

الإشراف التنفيذي

لواء. أشرف لبيب

التحرير

د. طارق فهمي

د. حسن سلامة

الإعداد

د.يوسف شمسان غانم

المدير الإداري

أ. حسن النجمي

سكرتير التحرير

أ. محمد عبد الرحيم

الإخراج الفني

أ. سارة جمال

المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

معلومات الاتصال :

العنوان: ١ ش قصر النيل - القاهرة - الدور الثاني.

التليفون: ٢٥٧٧٠٠٤١ - ٢٥٧٧٠٠٤٢ - ٢٥٧٦٣٨٦٦

فاكس: ٢٥٧٧٠٠٦٣

ص.ب: ١٨ باب اللوق - القاهرة - ١١٥١٣

البريد الإلكتروني: ncmes@ncmes.org

فهرس المحتويات

تصدير	١
مقدمـة	٣
أولاً: ضبط المفاهيم والحالة اليمنية	٤
ثانياً: استفادة الحوثيين من اقتصاد الحرب	١٠
ثالثًا: الحكومة الشرعية في اليمن والاقتصاد	٢١
رابعًا: السيناريوهات المستقبلية المحتملة	٣٠
الخاتمة	٤١
التوصيات	٤٤
المرفقات	٤٧
المراجع العربية التى تم الأستعانة بها	٥٠
المراجع الاجنبية التى تم الأستعانة بها	٥٢

تصدير

يتطلب حل الأزمة اليمنية بذل جهودًا شاملة ومتعددة الأطراف، حيث أن الأزمة لها جذور عميقة وتأثيرات إقليمية ودولية الأمر الذي يتطلب البدء جديا في اجراء حوار وطني يضم جميع الأطراف اليمنية لتحديد رؤية مشتركة لمستقبل اليمن باعتبار أن ذلك هو خطوة أولى ضرورية لتقليل العنف وتحسين الأوضاع الإنسانية والبدء في إعادة الإعمار وإصلاح البنية التحتية خاصة وأن الاقتصاد اليمني يحتاج إلى دعم إقليمي ودولي لاسيما مع تبني مفهوم العدالة الانتقالية ومعالجة القضايا الداخلية في إطار المصالحة الوطنية لضمان الاستقرار والأمن ليس في اليمن فقط، وانما في منطقة جنوب البحر الاحمر ومضيق باب المندب، وعدم تكرار الصراعات مع إعادة بناء وتقوية مؤسسات الدولة اليمنية، حيث تواجه الدولة اليمنية مجموعة من التحديات أهمها النزاعات المسلحة واستمرار الصراع بين الحكومة والحوثيين وبما يعوق الجهود السلمية، اضافة لوجود العديد من التدخلات الإقليمية والدولية التي تضيف تعقيدات إلى الأزمة، وبما يتطلب سرعة تحرك المبعوث الأممي للأزمة اليمنية لتفعيل دوره وتكثيف جهودة لاحلال السلام في اليمن.

إن سبل تحقيق السلام والوساطة مازال قائما للتوصل إلى اتفاقات سياسية شاملة تشمل جميع الأطراف مع إعادة الإعمار والتنمية والتركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية لتحسين حياة المواطن اليمني.

وبناءً علي ما سبق، فإن حل الأزمة اليمنية يتطلب تعاونًا ليس فقط داخلياً وإنما ايضاً إقليميًا ودوليًا، بالإضافة إلى إرادة سياسية قوية من الأطراف اليمنية لتحقيق السلام خاصة وأن الصراع بين الحكومة اليمنية والحوثيين له تداعيات إقليمية، لاسيما فيما يتعلق بالتحالفات الإقليمية الحالية ودعم بعض الدول مثل إيران للحوثيين، فيما تقود السعودية تحالفًا عربيًا لدعم الحكومة اليمنية، مما قد يعكس تأثير العلاقات الإقليمية علي الصراع في اليمن، وعلي جانب آخر تلعب بعض الدول ومنها الولايات المتحدة وبريطانيا دورًا محورياً خاصة وأن لهما حسابات ومصالح متشابكة ومتفاعلة

في اليمن فيما تحرص كل من الصين وروسيا علي تعزيز نفوذهما في المنطقة العربية والتنافس مع القوي الغربية في مناطق التماس الاستراتيجية ، مما قد يؤثر ذلك سلبًا على الوضع في اليمن وكذلك في منطقة جنوب البحر الأحمر.

وبصفة عامة، يعكس الوضع في اليمن تعقيدات وتشابكات الصراعات الإقليمية والدولية، ويتطلب إرادة حقيقية للوصول لحلولاً شاملة لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

ومن ثم فإن مستقبل الأوضاع في اليمن يبدو معقدًا ومتشابكًا، حيث يعاني البلد من أزمة بنيوية شاملة تؤثر على الدولة والمجتمع لاسيما وأن الأزمة الحالية ليست جديدة، بل هي امتداد لصراعات سابقة مثل حرب ١٩٨٦و ١٩٩٤، وتتأثر بتدخلات خارجية إقليمية، الأمر الذي يتطلب معه طرح رؤية وطنية متكاملة وتفاهمًا إقليميًا ودوليًا لتحقيق الاستقرار والسلام في اليمن ومن ثم عودة الأمن والاستقرار لخطوط الملاحة البحرية بالبحر الأحمر وعودة حركة الملاحة لقناة السويس لكامل طاقتها.

أسال الله ان تكون هذه الدراسة مقدمة لدراسات متعلقة بالأمن الاقليمي وبحل الصراعات سواء العربية/ العربية أو العربية/ الاقليمية .

لواء / طارق عبد العظيم

رئيس المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

القاهرة أكتوبر ٢٠٢٥

مقدمة

تواجه اليمن تعقيدات في المشهد السياسي والأمني، بسبب اذكاء الصراع في الداخل اليمني مع تزايد التدخلات الإقليمية والدولية، ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، كذا استمرار معاناتها من اقتصاد الحرب منذ أكثر من عقد، وهو ما دفع الأطراف المتحاربة للاستفادة من ذلك الوضع، بل وتوظيفه لجني مزيد من التمويل بما يدعم استمراريتها ونشاطها بفعالية في المشهد الداخلي، مما أوجد صراع داخلي على الموارد التي توفر ذلك التمويل.

وفي هذا الإطار تبحث الدراسة في كيفية مواجهة الحوثيين هذا الوضع، وأثرها على الاقتصاد الموازي، وتقيّم دور العقوبات في ظل اقتصاد حرب وهشاشة مؤسسات الحكومة الشرعية، كما تهدف الدراسة إلى تقييم مدى قدرة العقوبات على تغيير سلوك الحوثيين وتحويل موازين القوى، في ظل عدم وجود بنية مؤسسية قوية تدعم الحكومة الشرعية وتحقق الاستقرار.

يتحقق هدف الدراسة من خلال عدة أهداف فرعية وهي تحليل التأثيرات المستقبلية لاستمرار اقتصاد الحرب، كذا العقوبات الاقتصادية على الحوثيين، مع دراسة وتقييم هشاشة مؤسسات الحكومة الشرعية وتأثيرها على الوضع الداخلي، مع استشراف التداعيات المستقبلية على الحوثيين والحكومة الشرعية في سياق اقتصاد الحرب، كما تقدم الدراسة توصيات لتعزيز قدرة الحكومة الشرعية على استقطاب الدعم وإدارة الأزمات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي كمي/تحليلي مع معادلات سلوكية قياسية، تتضمن تحليل البيانات الحالية والوقائع الميدانية للسياسات الاقتصادية للحوثيين والحكومة الشرعية، وعرض لتحليل استشرافي يعتمد على سيناريوهات.

المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

د.يوسف شمسان غانم

- حاصل على درجة الدكتوراة في اقتصاد الحرب بمرتبة الشرف الأولى عام ٢٠٢٤م، من معهد البحوث والدراسات العربية.
- عضو للجنة التجارة بالاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية (سابقاً).
- مؤسس للجمعية الاقتصادية لجامعة صنعاء.
- عضو مؤسس في جمعية الصداقة اليمنية الالمانية.